

وكما ان هذه العدة الحادثة لا اثر لها اصلا في سمي من الافعال  
كذلك لا اثر للثاني في سمي من الاحراز والطبخ والتسجين او  
غير ذلك لا يطبعها ولا يقوه وضعت وما بل الله تعالى اجري  
العاده احسانا منه جازيا بما حاد تلك الامور عند الحاجة وتقس على  
هذا ما يوجد من القطع عند السكين والالام عند الحرج والشيخ  
عند الطعام والري والنسب عند الماء والضوء عند الشمس  
والسراج ونحوهما والظل عند الحدار والشجر ونحوهما ويرد ما السخن  
عند صب ما بار فيه والعكس ونحو ذلك مما لا يحصر فاطفق في  
ذلك كله بانه مخلوق لله بلا واسطة البتة وانه لا ماله فيه اصلا  
بل ان الاشياء التي حوت العاده بوجودها مع ما بالجملة فليعلم ان  
الكائنات كلها اسمحل منها الاجزاء لا اثر لها بل جميعها مخلوقه من لا  
جاء عن ابتداد واما ما لا واسطة هذا يشهد له فان العقلي  
ودا عليه الكبار والسنة واجماع السلف في ظهور الدعوى ولا  
تصح بانك لما يفعله بعض من اولع بقول الحق والسهم عن مدبر  
بعض اهل السنة ما خالف ما ذكرنا لك فاستدرك عليك على انك ما تفهم  
الحق الذي لا شك فيه ولا يصح غيره واقطع تشوقك الى سماع الاطل  
تقش سعير او تمت كذلك والله السبعان **واما برهان**

وشد

١٧

وجوب انتصافه تعالى بالقدرة والارادة والعلم والحيثه والانه  
لو انفق سمي منها لما وجد سمي من الحوادث **ش** **ودون ذلك ان ما**  
العدة الالهية موقوفه على ارادته تعالى لذلك الاثر و اراد  
تعالى لذلك الاثر موقوفه على العلم به والانتصاف بالقدرة  
والارادة والعلم موقوف على الانتصاف بالحيثه اذ هي شرط فيها  
ووجود المشروط بدون شرطه مستحيل فاذا اوجدت حادث  
اي حادث كان موقوف على انتصاف محدثه بهذه الصفات  
لا يقع فلو ان سمي سمي منها لما وجد سمي منها لما وجد سمي من  
الحوادث للزم عجزه وحدود هذا من لا وجود القدم  
والبقا لها اذ لو كانت حادثة لا تقترن بالحدث فلهذا سمي  
سقط الكلام الى هذا الحدوث بل ان التسلسل وهو كما ان يكون  
وجود تلك الصفات على هذا القدر هو كما لا يوجد الى الحدوث  
المذكور وهو ان لا يوجد سمي من الحوادث وهذا العرو ايضا وجوب  
عموم العلق للمعلق منها كالعلم والعدة والارادة اذ لو اقتضت  
ببعض المتعلقات دون البعض لزم الابعار الى المحصر **بعض**  
وكون حادثة ولا يمكن ان يكون الحدوث لها غير موقوف  
بها لما عرفت من وجوب الوضوئية له تعالى وانوارده بالاصحاح واحده

الحدث

بعض